

الأخبار الكاذبة وصحفيو القنوات الإخبارية عبر مواقع التواصل الاجتماعي "الواقع والتحديات"

False news and news channel journalists through social networking sites "Reality and Challenges"

محمد علاوة.

جامعة أم البواقي (الجزائر)، allaoua.04@gmail.com

تاريخ النشر: 2022 / 06 / 30

تاريخ القبول: 2022 / 05 / 31

تاريخ الاستلام: 2022 / 04 / 08

ملخص:

في ظل التدفق الحر والانتشار الواسع للأخبار الكاذبة والمزيفة والمعلومات المغلوطة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، سعينا من خلال هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تلك الأخبار والمعلومات التي غالبا ما تكون مفبركة ومخطط لها من قبل جهات غير معلومة المصدر، وعلى حقيقة وواقع ممارسة صحفيي القنوات الإخبارية لمهامهم في ظل تلك الظاهرة، ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة أن صحفيي القنوات الإخبارية وجدوا أنفسهم في مواجهة وصراع إعلامي مع صناع تلك الأخبار المضللة، خاصة من خلال سعيهم للحصول على المعلومة وبشتى الطرق المتاحة بغية تحقيق السبق الإعلامي، و مبدأ حق المواطن في إعلام كامل و موضوعي، لكن ذلك أدى بحسب الدراسة بالبعض منهم في الوقوع في فخ الأخبار الكاذبة المتداولة بكثرة عبر عديد المنصات والوسائط الاجتماعية والتي تأتي في أشكال متعددة وأساليب متنوعة، تستدعي تكاثف الجهود للتصدي لها وليس للمساهمة في تعزيزها وإعادة بثها وتدفقها

الكلمات المفتاحية: الأخبار الكاذبة؛ الأخبار المزيفة؛ المعلومات المغلوطة؛ صحفيو القنوات الإخبارية؛ مواقع التواصل الاجتماعي.

Abstract:

In light of the free flow and the wide spread of false and fake news and misinformation through social networking sites, we sought through this study to shed light on those news and information that are often fabricated and planned by parties of unknown source, and on the reality and reality of the practice of the news channel journalist of their tasks. In light of this phenomenon, One of the most important findings of this study is that the journalists of the news channels found themselves in a media struggle and confrontation with the makers of those misleading news, especially through their quest to obtain information and the various available methods in order to achieve media precedence, and the principle of the citizen's right to complete and objective information, but that According to the study, some of them fell into the trap of false news circulating widely across many platforms and social media, which comes in multiple forms and diverse methods, which call for intensified efforts to confront it and not contribute to its promotion, rebroadcast and flow.

Keywords: False news ; fake news ; wrong information ; news channel journalists channels ; social media

- إشكالية الدراسة

لقد كانت ولا زالت مواقع التواصل الاجتماعي تصنع الحدث لتمييزها بخصائص تكنولوجية وإعلامية مكنها من استقطاب اغلب فئات وطبقات المجتمع ومكوناته بما في ذلك صحفيي القنوات الإخبارية ، ما جعلها وجهة لنشر وتلقي مختلف المضامين على اختلافها، بالنظر للتدفق الحر للمعلومات والأخبار من وإلى متجاوزة الحدود الزمكانية، كما أنها أتاحت لمختلف روادها ومستخدميها العديد من الخدمات الإعلامية والتواصلية القائمة على التفاعلية، وفي ظل الحرية المفرطة الممنوحة للمستخدمين وصعوبة التحكم في تدفق المعلومات ومراقبتها على مستوى تلك الوسائط الاجتماعية أدى ذلك إلى بروز أزمة الأخبار الكاذبة التي أصبحت سهلة التسرب والانتشار على مستواها ، والتي تعود بالأساس إلى حرية النشر والتعبير بفضل تملك اغلب المستخدمين وخاصة منهم صحفيي القنوات الإخبارية للتقنية أهمها الهواتف الذكية التي مكنهم من الحصول والوصول إلى المعلومات بغية تسهيل مهامهم وتفعيلها عبر تلك الوسائط الاجتماعية و التي في غالب الأحيان لا تخضع لأي رقابة أو تمحيص أو غربة ، مع افتقار العديد منها لمبدأ الصدق والموضوعية، وهو ما عزز من انتشار واسع للمعلومات المضللة والأخبار الكاذبة حول العديد من القضايا على اختلافها، أكثر من الأخبار الصحيحة بحسب عديد الدراسات والأبحاث، ما جعلها ظاهرة معقدة في سياقها الرقمي، نتيجة لتداخل وتشابك أبعاد تكنولوجية واتصالية ومعلوماتية وعلمية وحتى أمنية في صنعها، مما جعل صحفيي القنوات الإخبارية أمام الأمر الواقع من خلال سعيهم الدؤوب للحصول على المعلومة وبشتى الطرق المتاحة بغية تحقيق مبدأ حق المواطن في إعلام كامل موضوعي ، لكن ذلك أدى بالبعض منهم في الوقوع في فخ الأخبار الكاذبة المتداولة بكثرة عبر عديد المنصات والوسائط الاجتماعية والتي تأتي في أشكال متعددة وأساليب مختلفة ، وذلك من خلال إعادة نشرهم لها عبر صفحاتهم ومواقعهم الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي أو عبر القنوات دون إخضاعها للتمحيص والغربة ، والسؤال المطروح ما حقيقة واقع ممارسة صحفيي القنوات الإخبارية لمهامهم عبر تلك الوسائط الاجتماعية في ظل الانتشار الواسع للأخبار الكاذبة؟ ، وما هي تحديات مواجهة تلك الظاهرة ؟

وللإجابة على ذلك التساؤل تم الاعتماد على المحاور والخطة الآتية :

أولاً- أهداف الدراسة

ثانيا- جدوى وأهمية الدراسة

ثالثا - تحديد مفاهيم ومصطلحات الدراسة

رابعا - منصات التصدي للأخبار الكاذبة

خامسا - مواقع التواصل الاجتماعي كدعامة إعلامية للقنوات الإخبارية :

سادسا - الإجراءات المساعدة في التعرف على الأخبار المزيفة:

سابعا - خطوات تثبت الصحفيين من فيديوهات مواقع التواصل الاجتماعي :

ثامنا - بيئة عمل صحفيي القنوات الإخبارية في ظل الأخبار الكاذبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي :

تاسعا - الأخبار الكاذبة وصحفيو القنوات الإخبارية

عاشرا- الإجراءات القانونية المتخذة في الجزائر لتنظيم قطاع الإعلام الإلكتروني (والتصدي للأخبار الكاذبة والمحتوى الغير قانوني)

- خاتمة: وتشمل النتائج والتوصيات

أولا - أهداف الدراسة :

لكل دراسة علمية أهداف معينة يسعى الباحث إلى تحقيقها، لذلك يمكن إيجاز أهداف هذه الدراسة فيما يأتي:

- محاولة التعرف على حقيقة الأخبار الكاذبة ومنصات التصدي لها
- الكشف على حقيقة العلاقة الموجودة بين صحفي القنوات الإخبارية ومواقع التواصل الاجتماعي كمصدر من مصادر المعلومات المعتمدة من قبلهم
- كما تهدف دراسي إلى التطرق للأهم الخطوات المعتمدة من قبل الصحفيين للتحقق من مضامين مواقع التواصل الاجتماعي
- تسليط الضوء على أزمة الأخبار الكاذبة المتداولة عبر مواقع التواصل الاجتماعي وطرق تعامل صحفي القنوات الإخبارية معها
- كذلك تسعى الدراسة إلى التطرق إلى أهم البنود القانونية المتعلقة بعقلنة قطاع الإعلام الالكتروني والتصدي للمحتوى الغير قانوني في الجزائر

ثانيا - جدوى وأهمية الدراسة: تتمحور جدوى وأهمية هذه الدراسة في ما يلي :

- الكشف عن الإجراءات المساعدة في التعرف على حقيقة الأخبار الكاذبة والمزيفة
- البحث في علاقة صحفي القنوات الإخبارية بمواقع التواصل الاجتماعي باعتبارها دعامة ومصدر من المصادر المعتمد عليها في أداء وممارية المهام الإعلامية
- المساهمة بجانب معين في حقل بحوث الإعلام والاتصال المتعلق بأزمة الأخبار الكاذبة وطرق التصدي لها من قبل صحفي القنوات الإخبارية
- كما تكتسي هذه الدراسة أهمية كونها تقف على بيئة عمل صحفيي القنوات الإخبارية في ظل التدفق الحر للأخبار الكاذبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي

- إضافة لأهميتها في رصد أساليب تعامل المشرع الجزائري مع الأخبار الكاذبة وطرق التصدي لها من خلال سن مراسيم ومواد قانونية تحمي الصحفي والمواطن من الوقوع في عيابات جها ، على شاكلة مرسوم الإعلام الالكتروني 2020

ثالثا - تحديد المفاهيم والمصطلحات

1- مفهوم الأخبار الكاذبة:

1-1 الأخبار الكاذبة : هو " مصطلح يستخدم تبادليا مع مصطلح المعلومات المضللة أو الأنواع الأخرى من الفوضى التي تحدث بداخل نظام المعلومات المتواصل وأصبح مصطلحا عريضا يستخدم لوصف الأخبار غير الدقيقة أو المفبركة لكن لا يصف مصطلح " الأخبار الكاذبة" بدقة الالتباس بين المعلومات المضللة والمعلومات الخاطئة وإساءة استخدام المعلومات، ويستخدمه غالبا الاستبدايون المتعسفون وآخرون للتقليل من قيمة

الخطاب الحقيقي الذي لا يعجبهم عبر خلطه مع الروايات الكاذبة " (المعهد الديمقراطي الوطني ، 2001، ص5)

وفي هذا السياق أيضا ، يشير مايكل رادوتسكي (Michael Radutzky) (أحد منتجي برنامج (60 Minutes) عبر قناة سي بي إس"، إلى أن برنامجه يعتبر أن الأخبار المفبركة" يمكن إقامة الدليل على خطئها، ولها قدرة اجتذاب (شعبية) هائلة في الثقافة، ويستهلكها ملايين الأشخاص ، وهو نفس الطرح الذي ذهب إليه غاي كامبانيل (Guy Campanile) وهو أيضا من منتجي برنامج (60 Minutes) أين أكد أن الأخبار الكاذبة أو المفبركة ، هي أخبار يتم تلفيقها من لا شيء ، ما جعلها أكاذيب متعمدة " (عبد الرزاق الدليعي، 2018، ص8)

2-1- الأخبار المفبركة: هي : " الأخبار التي تكون مبنية على تزييف الحقيقة وهدفها التضليل والتشويه، ومقاصدها غالبا ما تكون سياسية، كما يصعب تمييز فبركتها، وتمتاز بسرعة الانتشار، كأن تنشر صورة لمجموعة من المعتقلين أثناء اعتداء رجال الأمن والجنود عليهم، تم تصويرها في ليبيا أو سوريا، على أنها نتيجة مسيرة احتجاجية في الضفة الغربية أو قطاع غزة "

ومن أمثلة ذلك أيضا، أنه خلال الانتخابات الرئاسية الأميركية لعام 2016 ، نشر خبر مفاده أن " البابا فرانسيس يدعم دونالد ترامب" وقدر عدد مشاركات هذا المنشور عبر الفيسبوك وحده ب 30 مليون مشاهدة. (معهد الجزيرة للإعلام، 2019، ص 21)

- التعريف الإجرائي للأخبار الكاذبة : كتعريف إجرائي و قراءة إعلامية لما سبق نجد أن الأخبار الكاذبة والمعلومات المفبركة والمضللة على اختلاف أشكالها وأساليبها هي تلك الأخبار والمعلومات التي تتمتع بسرعة الانتشار والتداول في ظل غياب إستراتيجية التحقق من المحتوى لدى العديد من رواد تلك المواقع، وهو ما أدى إلى تعميق الأزمة إلى درجة أضحت تلك الأخبار الشغل الشاغل للعديد من رواد تلك المواقع بما في ذلك صحفي القنوات التلفزيونية وخاصة منها الإخبارية ، التي لم تسلم من تأثيراتها، التي أدت بالقائمين عليها إلى الاعتراف بخطورتها والإقرار بصعوبة التصدي لها .

2- مفهوم الصحفي: يعرف معجم مصطلحات الإعلام الصحفي: بأنه شخص يباشر بصفة أساسية ومنتظمة مهنة الصحافة في صحيفة أو دورية أو وكالة أنباء أو الذي يعمل بصفة مراسل لصحيفة (أحمد زكي بدوي، 1985، ص20) .

- أما معجم المصطلحات الإعلامية فيعرف الصحفي على أنه الشخص الذي يمتن الصحافة أي يتخذها مهنته وعمله الذي يتفرغ له ويعيش منه، وتطلق هذه الصفة على كل من يعمل في جريدة أو مجلة أو قناة، شرط أن يكون عمله الذي يعد ابتكارا أو فنا من فنون المهنة. (أكرم شلبي، 1993، ص529).

3- مواقع التواصل الاجتماعي: هي مواقع تقوم على أساس التفاعلية من خلال نشر وتبادل المعلومات الكترونيا، كشكل جديد من أشكال الإعلام الجديد، والتي تسمح بخلق علاقات شخصية مع مشاركة المحتوى عبر عدة وسائط كالنص الفيديو أو الصور. (Suomen Toivo – Think Tank , Centre For)
(European Studies version 1 , p 7

- وتعرف مواقع التواصل الاجتماعي أيضا على أنها: منظومة من الشبكات الالكترونية عبر الانترنت تتيح للمستخدم فيها إنشاء موقع خاص فيه ومن ثم ربطه من خلال نظام اجتماعي الكتروني مع أعضاء آخرين لديهم الاهتمامات والهوايات نفسها. (زاهري، 2003، ص 23).

4 - التعريف الإجرائي لمفهوم صحفيي القنوات الإخبارية (عبر مواقع التواصل الاجتماعي): وكتعريف إجرائي يتبناه الباحث في الدراسة يقصد بصحفيي القنوات الإخبارية عبر مواقع التواصل الاجتماعي أولئك الأفراد الذين ينتسبون إلى مؤسسة صحفية سمعية بصرية ذات طابع إخباري (خاصة أو عامة) بصفة قانونية، ويزاولون نشاطهم بشكل دائم ومنظم مع تلك المؤسسات حضوريا و افتراضيا عبر مواقع التواصل الاجتماعي، من خلال بحثهم الدائم عن الأخبار والمعلومات من شتى المصادر بما في ذلك مواقع التواصل الاجتماعي، ومعالجة الوقائع والأحداث والمعلومات، وتحريرها والتعليق عنها ليتم تقديمها في قالب معين بنشرها عن طريق النص المكتوب أو المصور، فيديوهات،،،،، الخ عبر مواقع التواصل الاجتماعي .

رابعا - منصات التصدي للأخبار الكاذبة :

قدم المشاركون في منتدى " المعلومات المضللة تهدد الدول " ثلاثة إجراءات للتصدي والحد من الأخبار الكاذبة وهي:

الأول: هو سن وإصدار قوانين للحد والتصدي لمختلف الأخبار الكاذبة على اختلافها وتشعبها عبر وسائل الإعلام وخاصة منها الاجتماعية، وهو ما أقدمت عليه العديد من الدول من خلال فرض عقوبات صارمة على نشر المعلومات الزائفة والخاطئة على شاكلة سنغافورة وماليزيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، ولكن دون إلحاق أي ضرر أو تضيق على حرية التعبير

أما الإجراء الثاني: تعلق بشركات التواصل الاجتماعي التي يقع على عاتقها مسؤولية التحقق من مختلف المضامين على اختلافها (صور نصوص فيديوهات،،،، الخ)، بالنظر لقدرتها في الكشف عن الأخبار الزائفة والتعرف عليها، من خلال امتلاكها للأحدث اللوغاريتميات، وذلك لن يتأتى إلا تحت مظلة ضوابط قانونية وتشريعية محددة

الإجراء الثالث : يقوم على ضرورة تفعيل الحملات التوعوية القائمة على الإعلام الهادف والتفكير النقدي، على اعتبار أن التحسيس والتوعية عنصران أساسيان من خلالها يتم معرفة طرق وكيفيات التعرف والتعامل مع الأخبار الكاذبة وكذا التأكد من صحتها ومصداقيتها، وهو من أهم الإجراءات المشتركة بين عديد الدول والأفراد والمجتمعات. (منتدى الأمن العالمي، 2019)

من خلال ما سبق نجد انه أصبح لزاما على الفرد والمجتمع وخاصة أصحاب المهنة الإعلامية من الصحفيين التقيد بتلك الإجراءات بغية الحد من انتشار تلك الأخبار والمعلومات، مع التزامهم بأخلاقيات المهنة التي من بين مبادئها التحقق من المعلومة وتمحيصها قبل نشرها ونقلها للجماهير، وذلك بنية خالصة أساسها الحد من التأثيرات السلبية التي تترتب على تدفق تلك المعلومات التي غالبا ما تكون مضرّة للجميع.

وفي سياق آخر فقد شككت المنظمات الحقوقية في الغاية من تشريع قوانين تجرم نشر الأخبار الكاذبة والزائفة، إذ أشارت منظمة "مراسلون بلا حدود" في بيان نشرته عام 2017، إلى أن هذه القوانين ما هي إلا حجج تبريرية جراء التضيق المفروض على حرية الصحافة

وهو نفس طرح الأمم المتحدة ومنظمة "الأمن والتعاون في أوروبا" ومنظمة "الدول الأمريكية" و"اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب"، والتي أكدت في بيان مشترك لهم أن الأخبار الزائفة يتم استخدامها استخداما مدروسا من قبل الدول كذريعة للتضييق على حرية الإعلام والصحافة

وأكد الموقعون على البيان على ضرورة إلغاء تجريم التشهير، كم اعتبرت الأمم المتحدة صدق وموثوقية المعلومات من حيث المصدر ونوعية وجودة الرسالة هي من أنجع الطرق للتصدي لمحاربة الأخبار الزائفة. (معهد الجزيرة للإعلام، 2019)

وهي من أهم الإجراءات الواجب انتهاجها لعدم الوقوع في شبكة الأخبار الكاذبة والزائفة وذلك من خلال تطبيق مبدأ الرقابة الذاتية على كل ما يكتب وينشر من قبل الصحفيين، مع تحري الصدق والموضوعية ومعرفة مصدر تلك المضامين مما استدعى ضرورة التفكير في إجراءات التعيين والتوظيف في غرف الأخبار، مع التركيز على الدورات التدريبية والتكوينية للصحفيين، منها خاصة الدورات الالكترونية المتعلقة بالخوارزميات للتصدي لتلك الأخبار وكشفها في وقتها قبل تحقيق أهدافها التوسعية الهدامة والتي غالبا ما تكون مخطط لها من قبل خلايا الالكترونية مدعمة من قبل هيئات وحتى دول، وهو ما شكل عبئا على الصحفيين لتعقب تلك الأخبار والتحقق منها في مشهد اقل ما يقال عنه أنها معركة الفائز فيها من كشف خباياها وتمكن من تفكيك خيوطها.

خامسا - مواقع التواصل الاجتماعي كدعامة إعلامية للقنوات الإخبارية :

كانت ولا زالت مواقع ومنصات التواصل الاجتماعي مصدرا من المصادر المعتمدة من قبل الصحفيين في انتقاء المعلومات وإنتاج مضامينهم الإعلامية على اختلافها، وذلك بحكم خصائصها الإعلامية المتعددة، وهو ما أدى بعدد الوسائل الإعلامية ومنها القنوات الإخبارية، إلى الاستعانة بوسائلها للاستقطاب الجمهور وتحقيق أهدافها الإعلامية والربحية، وذلك من خلال ولوج عديد الصحفيين والمؤسسات الإعلامية إلى الفضاء الالكتروني من خلال تخصيص ميزانية إضافية للإنتاج نصي وسمعي بصري يتماشى والتطورات الحاصلة على مستوى ذلك الفضاء.

على شاكلة صحيفة "الجاردان" التي اعتمدت على العديد من الوسائط المتعددة، والتي من بينها الفيديو بحيث استثمرت 15 مليون جنيه إسترليني في المواقع من اجل لعب الفيديو، معتبرة نجاح موقع اليوتيوب من بين احد الركائز الأساسية في نجاح الصحيفة الإخبارية على الانترنت، بحجة سهولة إنتاج الفيديو لأي فرد، بعدما كان سابقا يتطلب ميزانية كبيرة داخل الاستوديوهات التلفزيونية ويمنح الفيديو الأخبار المزيد من الاختصار بدلا من الإسهاب في الشرح المكتوب، يشترط أن يكون الفيديو متكامل مع القصة الخبرية (الموضوع) وليس متناقضا معها أو مجرد تكرارا لمضمونها. (شريف درويش اللبان، 2014)

ومن جهة أخرى فقد سهلت منصات مواقع التواصل الاجتماعي، على شاكلة موقع "Twitter" نشر قدر كبير من المعلومات بسرعة وسهولة، وتسمح لأي شخص بأن يصبح مصدرا للمعلومات، مما يجعل نشر الآراء والمعلومات الخاطئة والمعلومات المضللة على نطاق واسع أكثر سهولة واحتمالا، ويمكن أن يدفع هذا الأمر

إلى عدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة وبين الحجم النسبي المتزايد والتأثير الناجم لتفضيل الرأي والتجربة الشخصية على حساب الحقيقة. ومع ذلك، قد لا يكون دقيقاً القول بأن منصات وسائل التواصل الاجتماعي الأصلية قد أنشئت لنشر معلومات خاطئة. (جينيفر كافاناغ ، مايكل دي رتش، 2018)

لكن رغم أهمية تلك المواقع بالنسبة للصحفيين والقائمين بالاتصال على مستوى تلك القنوات. فقد سارع البعض من مديري مواقع التواصل الاجتماعي على اختلافها (اليوتيوب ، الفيسبوك ، ، ، ، الخ وحتى موقع القوقل) إلى الإقرار بخطورة تلك الأخبار وسرعة انتشارها عبر منصات ، ما أدى بها إلى انتهاج آليات حديثة للتصدي لها والحد من انتشارها ، على شاكلة موقع شركة غوغل والتي قامت بإنشاء "مختبر ديسنفو" (Disinfo Lab) بالشراكة مع مدرسة هارفارد كينيدي " Harvard Kennedy School " ، والهادف إلى وضع إستراتيجية حديثة للقضاء تدريجياً على الأخبار الكاذبة المتداولة على منصات "غوغل"، ورغم ذلك لازالت تأثيرات تلك الأخبار قائمة وفي تصاعد ، نفس الشيء بالنسبة لموقع الفيسبوك . (احمد مدحت ، 2019 ، ص 28) . وهو ما دفع بعدد الوسائل الإعلامية بما في ذلك القنوات الإخبارية إلى اخذ الحيطة والحذر من كل ما ينشر عبر تلك المواقع خاصة تلك المضامين مجهولة المصدر أو مصادر مفبركة ، وعديد الأمثلة كثيرة حول إعادة بث فيديوهات وصور من قبل قنوات إخبارية تبين فيما بعد أنها مفبركة ومتلاعب بمضمونها

سادسا - الإجراءات المساعدة في التعرف على الأخبار المزيفة :

- معرفة المصدر الرئيسي للمحتوى الإعلامي ومن قام بإعداده وإعادة نشره: سواء كان نص مكتوب ، أو صور ، أو فيديوهات ، ، ، ، الخ ، مع تحديد مختلف المصادر المدعمة له .
- التحقق من تاريخ المنشور لمعرفة ما إذا كان حديث أو قديم (من خلال استخدام الانترنت على شاكلة google Emag ، ، ، ، أو استخدام تقنية البحث العكسي بالنسبة للصور وحتى للإطار الفيديوا) صور ثابتة تأخذ من الفيديوهات المراد التحقق منها)
- التحقق من النوايا وراء إعداد تلك المناشير ، على اعتبار أن البعض منها يتم إعدادها بدواعي ترفيحية وبعضها لأسباب سياسية
- تفعيل وانتهاج كل المناهج الخاصة بالنقد (للاكتشاف الصحيح من الخطأ والسلي من الإيجابي فيها) من خلال التعمق في نقد الأفكار والمعلومات التي يطرحها المنشور خاصة إذا كان فيديوا متعدد المشاهد واللقطات
- الاستعانة بمختلف البرامج الالكترونية المساعدة في التحقق من تلك الأخبار والمعلومات
- الاستعانة بمختلف الخبراء والباحثين المتخصصين في المجال الالكتروني ومكافحة الجريمة الالكترونية المنظمة

- وتعتبر تلك المحاور جد مهمة وضرورية بالنسبة للصحفيين بما في ذلك صحفي القنوات الإخبارية وذلك لعدم الوقوع في فخ الأخبار الكاذبة والمعلومات المضللة ، مع عدم السماح لمعديها ومروجيها من تحقيق غاياتهم وأهدافهم الهدامة ، وبذلك يكون الصحفي قد قام بأداء دوره في كشف الحقيقة ، من خلال دحض كل معلومة خاطئة تضمنتها تلك المضامين ، مع تقديم كل التبريرات والحجج اللازمة للجمهور المتلقي ، من خلال

تقديم خدمة إعلامية عمومية هادفة وبناءة أساسها تشكيل رأي عام صائب ، بدل من أن يكون مساهما بطريقة أو بأخرى في تعزيز تلك المضامين ونشرها دون التثبت والتحقق من صحتها ،

سابعا - خطوات تثبت الصحفيين من فيديوهات مواقع التواصل الاجتماعي :

بالرغم من أهمية الفيديوهات بالنسبة لصحفي القنوات الإخبارية في نقل المحتوى الإعلامي وتدعيمه من خلال إيصال العديد من الرسائل على اختلاف معانيها ، إلا انه قد تتضمن تلك الفيديوهات وخاصة منها المتداولة عبر مواقع التواصل الاجتماعي معلومات مغلوطة وأكثر تعقيدا وجب التحقق منها ،

ولكشف واثبات صدق محتواها من عدمه من قبل الصحفيين هناك البعض من الخطوات التي يجب على الصحفي إتباعها : (رياض شعباني ، 2019)

- البحث عن مصدره، هل تم نشره من قبل ومن طرف من؟
- التحري حول ناشر الفيديو، هل هو جديد، سبق له النشر أم لا، البلد الأصلي لصاحب الفيديو؟
- هل هناك تناسق بين مضمون الفيديو والعنوان؟
- هل يمكن التواصل مع ناشر الفيديو هاتفيا؟
- مكان تصوير الفيديو يعطينا معلومات إضافية عن المادة الإعلامية.
- البحث بدقة عن أسماء أو صور للشوارع.
- يمكن أخذ صورة من الفيديو باستعمال تقنية Screenshot ونقوم بالبحث عنها في محركات البحث، الصورة قد تعطينا معلومات اضافية مفيدة حول الفيديو.
- استعمال خدمة خرائط غوغل و Google earth لتحديد المواقع أو الأماكن التي تضمنها الفيديو محل التحليل.
- كما أن هناك مجموعة من الأسئلة يفترض على كل صحفي أن يسألها عند الشروع في عملية التوثق من مقطع الفيديو: (منتصر مرعي ، 2017، ص 78)

- ما مصدر الفيديو؟ هل وجدته على أحد شبكات التواصل الاجتماعي؟ هل أرسل إليك عبر البريد الإلكتروني؟ هل شاركه معك زميل في العمل؟ هل وصلك من مصدر موثوق أم من شخص لا تعرفه؟ - هل قام مصدر الفيديو بإنشاء الفيديو، أم أنّ دوره اقتصر على مشاركته معك فقط؟ هل بوسعك معرفة المصدر الأول للفيديو؟ - ما هي المفاتيح والمؤشرات المرئية الموجودة في الفيديو والتي ستساعدك على التوثق منه؟ (من خلال البحث على أي إشارة أو رموز تمكن الصحفي من التثبت والتحقق من صحة الفيديو: كالديكور المستخدم ، شكل الألبسة ، أرقام هاتفية ،،،، الخ. - ما هو السبب الكامن وراء إعداد محتوى الفيديو ؟ (أسباب شخصية ، خلفيات سياسية ، نشر الرعب ، إثارة القلاقل ، الرغبة في التضليل،،، الخ) . وقد يكون الشخص المصور للفيديو صوره بشكل عفوي دون أن تكون له أية نوايا سلبية . وذلك يكون من خلال البحث عن مختلف المعلومات المتعلقة بمصور الفيديو أو الذي قام بمشاركته ، والتي من خلالها يتمكن الصحفي من الإجابة على ذلك السؤال ؟

كذلك يجب على صحفي القنوات الإخبارية وخاصة اللذين يعتمدون على صور وفيديوهات "شهود العيان" أو التي تصل للقنوات عبر المواقع الالكترونية المخصصة لذلك ، ضرورة التحقق من هوياتهم وطرق حصولهم على تلك المضامين ، مع معرفة إلى أي جهة ينتمون ، وأسباب تصويرهم لتلك الصور والفيديوهات ، وذلك يكون من خلال طرح عدة أسئلة عند مواجهتهم أو التواصل معهم قبل الاستعانة بتلك المضامين وإعادة نشرها من بينها :

- من هم؟ - أين هم؟ - متى وصلوا هناك؟ - ما الذي يمكنهم رؤيته (وما الذي تظهره صورتهم)؟ - لم هم هناك؟ ، وبتجسيدهم لتلك الأسئلة سيربك معدي تلك الصور والفيديوهات ، ويجعلهم مترددين في إعادة نشرها ، ما يؤدي بهم إلى سحبها وإزالتها من على مواقع التواصل الاجتماعي في إشارة ضمنية أنها مفبركة ومتلاعب بها .

ثامنا - الأخبار الكاذبة وصحفيو القنوات الإخبارية:

هناك العديد من الدراسات التي أثبتت أن مواقع التواصل الاجتماعي على اختلافها كانت ولازالت تعتبر كمصدر من مصادر المعلومات والأخبار لدى الفرد والمجتمع وحتى لدى صحفي الوسائل الإعلامية المكتوبة أو السمعية والسمعية البصرية ، بالنظر للكم الهائل من المضامين المتداولة على مستواها ، وهو ما جعل الصحفيين على اختلاف مهامهم الإعلامية يبحرون في تلك المواقع بحثا عن المعلومة وعما يفيدهم في إعداد نشراتهم الإخبارية أو حصصهم وبرامجهم ، لكن ذلك أوقع البعض منهم في فخ المضامين الكاذبة ، رغم حرصهم على تمحيصها ، وذلك من خلال تناقلهم لمنشورات وصور وحتى فيديوهات عبر صفحاتهم الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي ، ليتبين بعد ذلك أنها لا تستند للصحة والموثوقية ، ما جعلهم يكونون سببا في انتشار مثل تلك المعلومات المغلوطة ،

وخير مثال ما تم تداوله من قبل البعض من الصفحات بما فهم صفحات شخصية لصحفيين ينتمون لوسائل إعلام جزائرية خاصة على الفيسبوك ، لتصريحات مغلوطة للمسؤول المكلف بملف الذاكرة "شيخي" بالبنت العريض للصفحة الأولى من جريدة المحور ، مفاده أن هذا الأخير صرح بان ماكرون له نوايا حسنة في ملف الذاكرة ، وان الجزائر ماضية في ضرورة فتح صفحة بيضاء مع فرنسا ، وهو ما فنده هذا الأخير مع تصميمه على رفع دعوة قضائية ضد جريدة المحور ، ليتبين بعد ذلك أن الصفحة الأولى من الجريدة تم تزويرها عن طريق الفوتوشوب ، وهو ما تم تأكيده لذات المسؤول من قبل مدير الجريدة محمد يعقوبي حسب ما أتى من خلال منشور له على صفحته الشخصية على الفيسبوك ، وهو ما يجعلنا نقول أن الأخبار الكاذبة وعلى اختلاف أساليبها عبر تلك المواقع تستهدف جل فئات المجتمع دون تمييز ، أي أنها تخترق العقل الواعي واللاواعي للمتلقى متسببة له في اختلال في فهم وإدراك حقيقة ما يتلقاه من مضامين ومعلومات ، إلى أن تؤدي وظيفتها في خلق الفوضى وجعل المتلقي مولع بمضامين تلك المواقع رغم معرفته المسبقة بأنها قد تتضمن الكثير من المغالطات ، فكم من فيديو تم عرضه على اليوتيوب متضمنا معلومات خاطئة ورغم ذلك تجد له مشاهدين ومشاركات بالآلاف ،

- و من بين أهداف صناعة الأخبار الكاذبة هي التأثير على الرأي العام وحصاره واحتوائه معلوماتيا وفقا لما يخدم مصالح معينة غالبا ما تمس بالمصلحة العامة ، إضافة إلى بعث حالة من الهلع والخوف لدى الجمهور المتلقي ، وجعله غير قادر على التمييز بين ما هو حقيقي من تلك المعلومات أو خاطئ ، وبذلك فتلك الصناعة المفبركة للأخبار تؤدي إلى حالة من اللااستقرار وحالة من التخبط في تلقي المعلومات ، كثيرا ما أدت إلى انتشار

الفوضى على مختلف الأصعدة الاجتماعية والدينية الخ حسب طبيعة الأخبار الكاذبة المتداولة عبر تلك المواقع . (محمد الراحي ، 2018)

مما ساهم في تغيير الآراء تجاه مختلف القضايا والأحداث ، وأيضا إلى فقدان الثقة في مختلف مصادر المعلومات على اختلافها ، من خلال بث نوع من التشكيك حتى عند البعض من القائمين بالاتصال على مستوى كبريات القنوات الإخبارية ، وذلك نتيجة لاعتمادهم المفرط خاصة خلال السنوات الأخيرة على مضامين تلك المواقع ما جعلهم عرضة للوقوع في الأخطاء الإعلامية ، وسببا في تعزيز البعض من الأخبار المضللة بقصد أو دون قصد ، وإعطائها قيمة إعلامية ضمن الشبكة البرمجية التلفزيونية أكبر من حجمها من خلال تسليط الضوء عليها بصورة مفرطة وبأساليب إعلامية نمطية قائمة على النقل والنشر الإعلامي دون العلاج .

إذ أصبح بذلك الجمهور المتلقي أقل انتباها للأخبار السائدة عبر تلك القنوات، ما أدى إلى تفاقم مشكلة مصداقية المضامين المتداولة عبرها ، وتشير استطلاعات الرأي إلى تراجع ثابت في ثقة الجمهور في مؤسسة الأخبار ، كما ازداد شعور الجمهور على اختلاف توجهاته بعدم الرضا الإخباري عبرها ، وهو ما عزز من انخفاض مستويات الثقة تجاهها ، (عبد الرزاق الدليبي، 2018 ، ص 8)

وهو ما يؤكد تأثير الأخبار الكاذبة والمفبركة حتى على القائمين بالاتصال على مستوى تلك القنوات ، والتي سلبتهم حتى الوقت الكافي للتحقق منها بسبب كثافة تدفقها وسرعة انتشارها عبر مواقع التواصل الاجتماعي ، وبذلك فقد أصبحت مهمة التحقق من الأخبار اليوم ذات أهمية أكثر من أي وقت مضى، رغم الإقرار بصعوبتها ، بحجة أنها تستدعي توفر الإمكانيات التقنية والبشرية الكفئة ، من خلال تكوين فرق تقنية متخصصة في ذلك

تاسعا - بيئة عمل صحفيي القنوات الإخبارية في ظل الأخبار الكاذبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي :

مما هو معلوم أن الصحفيون المنتمون للإعلام التقليدي غالبا ما تكون لديهم مهارات الصياغة الخبرية والتحريرية وفقا للقوالب الصحفية المعروفة مع انتهائهم للأساليب تدقيق الأخبار وتمحيصها قبل عرضها ونشرها ، لكن تلك المهارات لم تعد كافية لمن يعمل في الصحافة الالكترونية أو الإعلام الالكتروني حيث أن التغير التكنولوجي الذي أصاب الإعلام بقدر ما استفاد منه الصحفيون بقدر ما انعكس عليهم سلبا من ناحية رحلة البحث عن مختلف الطرق والوسائل والأدوات اللازمة للانتقاء وإنتاج المضمون الإعلامي الهادف بأقل تكلفة واقصر وقت ونوعية جيدة ، خاصة منها إتقان مهارات التعامل مع برامج الكمبيوتر وتطبيقاته . (رولا عبد الرحمان الجمل ، إيمان علي عون ، 2009)

ما جعل في الوقت الراهن اغلب صحفيي القنوات الإخبارية يعتمدون على مختلف مواقع التواصل الاجتماعي خلال إعدادهم لنشراتهم الإخبارية أو برامجهم على اختلافها ، خاصة في ظل الميديا الجديدة التي أحدثت تغيرات على عناصر العملية الاتصالية بما في ذلك المهام الإعلامية لدى أولئك الصحفيين ، وجعلتها أكثر تنوعا وتعقيدا في نفس الوقت ، بالنظر لتعدد صناعات المعلومة والأخبار والوقائع والأحداث خاصة عبر منصات التواصل الاجتماعي ، التي تنتشر عبرها المعلومات بسرعة فائقة وتدقق حر ، مما جعلها عرضة للتشويش والتحريف والتزييف والبت ، مشكلة بذلك تحديا كبيرا بالنسبة لصحفي القنوات الإخبارية الرسمية أثناء أدائهم لمهامهم الإعلامية من ناحية تحري الحقيقة وانتقاء المعلومة الصحيحة بغية تحقيق غاية أساسية

وهي إعلام عمومي صادق هادف وموضوعي، مع تجنب مختلف المعلومات المغلوطة والمزيفة المنتشرة وبكثرة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بأشكال وأساليب أقل ما يقال عنها أنها قائمة على الإثارة والغربة والعاطفة ، بنوايا ظاهرة وهي استقطاب الجمهور وحصد الإعجابات والتعليقات، ونوايا

باطنية وهي إثارة الفتن والاستقرار في العملية الاتصالية من جهة ومن جهة أخرى المساس بقيم وعادات المجتمع ، وذلك تجلى من خلال عديد المضامين الإعلامية (صور ، نصوص فيديو هات ،... الخ) المتضمنة معلومات مزيفة كثيرا ما أثارت ضجة إعلامية في شتى المجالات عبر تلك المواقع ، أدت ببعض من الصحفيين إلى تسليط الضوء عليها دونما تمحيص أو غريبة ، مع تغليب المعلومة الشعبوية على المعلومة القيمة.

إذ انه استوجب على صحفي القنوات الإخبارية الاستثمار في المعلومة القيمة ، وهي: " تلك المعلومات والأخبار القائمة على قيم إخبارية تتضمن صفات و مبادئ تركيبية مرتبطة بالتفاعل بين الحدث والجمهور والتي من شأنها أن تكشف عن حقيقة وجوهر الأحداث والوقائع وعن طرق استخدامها وتداعياتها الاجتماعية ، بمعنى آخر أي تحويل تلك الأحداث أينما وجدت ووقعت إلى مواضيع قابلة للتلقي والفهم والاستيعاب والمعرفة. (انتصار إبراهيم عبد الرزاق، صفد حسام الساموك، 2011 ، ص89)

أي أن الصحفيون مطالبون بالتركيز على قيمة المعلومة والخبر بدل التركيز على شعبيتها من حيث كثرة المعجبين وذلك بغية المساهمة في تحقيق وظيفة تشكيل رأي عام صائب تجاه القضايا المطروحة في الساحة على اختلافها ، وهي صفة جوهرية إذا ما تمتع بها الصحفيين تجعلهم حريصون كل الحرص على تحري الصدق من مختلف المضامين الإعلامية على الميدان الجديدة بغية الكشف عن المعلومات المغلوطة وغربلتها قبل نشرها وبثها للمتلقي.

خاصة وأننا نعيش في بيئة افتراضية أطلق عليها الباحث بروس ستيرلينغ بالفضاء السيبري وهو: فضاء يعج بالمعلومات والبيانات الالكترونية باعتباره مجال افتراضي غير محدود ، مع صعوبة التحكم في تدفق تلك البيانات والمعلومات والتصدي لها ، باعتبارها كل يتحرك في كل الاتجاهات ، كما أن لذلك الفضاء شكل هندسي وجغرافية رقمية لها مسافات واتجاهات وأبعادا مختلفة ومتشعبة بالرغم من أنها تكاد تكون معدومة المكان والزمان، كما انه فضاء تنصهر فيه العديد من المعلومات والبيانات وأيضا الأفراد والمنظمات والمجتمعات، إلى درجة أصبح مسرحا للتمظهر والتمثل الإنساني الآلي(مؤيد نصيف جاسم السعدي، 2016)

وهو ما نراه عند عديد مستخدمي ورواد مواقع التواصل الاجتماعي بما في ذلك البعض من صحفي القنوات الإخبارية اللذين من خلال سعيهم ورحلته في البحث عن المعلومة والتميز الإعلامي بين زملائهم تحت مضلة المؤسسة الإعلامية التي ينتمون إليها ، تجدهم يبحرون عبر عديد الصفحات وتلك المواقع بشكل مفرط وغير مدروس أو ممنهج ، باحثين عن التألق والتميز الإعلامي(الشهرة والشعبوية) ولو على حساب القيم والمبادئ الإعلامية ، خالقين بذلك نوعا من التناقض الواضح بين أدائهم لمهامهم الإعلامية داخل المؤسسة التي ينتمون إليها من جهة ، ومن جهة أخرى عل تلك المواقع، و التي تستدعي منهم اخذ الحيطة والحذر الشديد تجاه مضامينها على اختلافها، باعتبار أنها كثيرا ما تكون عرضة للتشويه والتضليل والبت. مما يحتم عليهم كإجراء أولي احترازي التحقق من كل مضمون يكون محل شك أو منافي للعقل والمنطق .

مع انتهاج أسلوب دحض وتكذيب الأخبار الكاذبة وما يشابهها ، وقتلها في مهبها قبل أن تبث سموها وتنتشر وسط الناس (الحارثي ، 2005)

ما أدى إلى وقوع البعض منهم في فخ المعلومات المغلوطة ، من خلال اعتمادهم على البعض من الصور المفبركة أو لقطات لمشاهد فيديو مركبة (أو فيديوهات مبتورة وغير مكتملة) عبر تلك المواقع واستخدامها كمصدر من مصادر معلوماتهم في غير مواضعها الحقيقية أثناء إعدادهم لبرامجهم أو نشراتهم الإخبارية ، وخير مثال لجوء بعض من صحفي القنوات الإخبارية الجزائرية خلال الحراك الشعبي إلى الاعتماد على صور وفيديوهات فيسبوكية مفبركة أخرجت الحراك عن أهدافه الحقيقية التي من أجلها وجد ، في تعدي صارخ وفاضح للتغطية الإعلامية الغير أخلاقية للحراك وأبجدياته ، كذلك بالنسبة للكم الهائل من المعلومات المتعلقة بجائحة فيروس كورونا عبر تلك المواقع والتي انتشرت بسرعة انتشار الفيروس أو أكثر ، متسببة في خلق مشاعر خوف وهلع أكثر من تأثير الفيروس في حد ذاته ، وهو ما زاد من إقبال الناس على قراءتها ومشاركتها مع الآخرين ، مع تداولها من قبل البعض من صحفيي القنوات الإخبارية ، دونما اعتبار لصحتها من عدمها ، مما أدى إلى انخفاض مستويات الثقة في تلك القنوات الإخبارية ، التي خلفت بتلك المعلومات أثاراً وأعراض صحية و نفسية رهيبة تقارب أعراض فيروس كورونا ،

ما يجعلنا نقول لربما هذا يساهم في زيادة فرضية فقدان مهنة الصحافة أمام الكم الهائل من أخبار الإثارة والاشاعات المتداولة عبر تلك المواقع ، وما يعزز هذا القول هو توجه العديد من صحفيي القنوات الإخبارية إلى تسليط الضوء أكثر على صناع المحتوى الإعلامي على اختلاف مضامينه وخاصة منها القائمة على الإثارة والترفيه والتشويق الزائد عن حده ، بدل التوجه إلى المضامين الإصلاحية ذات المحتوى الهادف ،

عاشرا - الإجراءات القانونية المتخذة في الجزائر لتنظيم قطاع الإعلام الالكتروني (والتصدي للأخبار الكاذبة والمحتوى الغير قانوني) كتحدي من قبل المشرع الجزائري :

كان ولازال قطاع الإعلام والاتصال من بين قطاعات السيادة الوطنية ومن بين الدعائم الأساسية لقيام مؤسسات الدولة وفقا للإستراتيجية قائمة على أسس ومبادئ إعلامية هادفة وبناءة. وبالنظر للتطور الكبير في تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتدفق الكبير للمعلومات عبر عديد المواقع الناشطة في المجال الالكتروني ، عرف قطاع الإعلام الالكتروني في الجزائر وخاصة عبر مواقع التواصل الاجتماعي الرسمية أو غير الرسمية حالة من الفوضى وعدم الاستقرار في مهامه بالنظر للفرغ القانوني الذي شهدته الساحة الإعلامية الالكترونية لسنوات ، خاصة في ظل قصور قانون الإعلام 2012 وقانون السمعي البصري 2014 ، وهو ما أدى إلى عديد الانتقادات الموجهة للمشهد الإعلامي بما في ذلك الالكتروني في الجزائر ، مما جعل العديد من الباحثين يؤكدون أن المشكل القانوني هو المعرقل لمسار تطور الممارسة الإعلامية في الجزائر ، وهو ما دفع بالوزارة الوصية إلى إطلاق ورشات إصلاحية مست العديد من المجالات للارتقاء بالمشهد الإعلامي في الجزائر ، على شاكلة ورشة الإعلام الالكتروني التي توجت بصور "المرسوم التنفيذي" رقم 20-332 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 المحدد لممارسة نشاط الإعلام عبر الإنترنت ونشر الرد أو التصحيح عبر الموقع الإلكتروني

- ففي الفصل الثاني : كفاءات ممارسة نشاط الإعلام عبر الإنترنت ، القسم الأول : الشروط والالتزامات : خصص المشرع الجزائري 18 مادة متعلقة بالشروط والقواعد الخاصة بممارسة نشاط الإعلام عبر الإنترنت ففي المادة 5 نجد انه تم التطرق إلى الشروط الواجب توافرها في المدير المسؤول عن جهاز الإعلام عبر الإنترنت

منه التمتع بخبرة لا تقل عن 3 سنوات ، وان لا يكون قد حكم عليه بعقوبة عن جرائم القذف أو السب أو الشتم أو الاهانة أو التمييز أو الكراهية والتحريض عليها ،

و من المادة 11 إلى المادة 21 كلها تتضمن شروط يتعين وجوبا على المدير المسؤول عن جهاز الإعلام عبر الانترنت التقيد بها وهي بالرغم من موضوعية البعض منها إلا أنها تندرج ضمن دائرة القيود المفروضة بطريقة غير مباشرة على حرية الإعلام عبر الانترنت على شاكلة ما جاء في المادة 13 والتي فرضت على المسؤول عن جهاز الإعلام عبر الانترنت بضرورة احترام المادة 2 من قانون الإعلام 2102، من خلال اتخاذ التدابير والوسائل اللازمة لمكافحة المحتوى الغير القانوني، بما في ذلك الأخبار والمعلومات المغلوطة و كل محتوى يتضمن التحريض على الكراهية أو العنف أو التمييز على أساس الانتماء الجهوي أو العرقي أو الديني الرأي السياسي أو الإيديولوجي ، أو نوع الجنس

- كما تطرق المشرع الجزائري للبعض من الإجراءات المنتهجة قانونا للتصدي للمضمون والمحتوى الغير قانوني والناجم عن القرصنة أو الاختراق وذلك وفقا لما جاء في المادة 17 : يتعين على المدير المسؤول عن جهاز الإعلام عبر الانترنت في حالة وجود محتوى ناجم عن قرصنة أو اختراق للموقع الإلكتروني :

- إثباته بكل الوسائل المتاحة ، - تبليغ السلطات المعنية بذلك ، - العمل على التوقيف المؤقت للموقع الإلكتروني إلى غاية تصحيح الاختراق أو القرصنة.

كذلك في الفصل الثالث : حق الرد والتصحيح: تضمن 5 مواد (من المادة 36 الى المادة 40) وتنص على أن لكل شخص طبيعي أو معنوي الحق في التصحيح والحق في الرد في حالة تم ذكرهما اسما أو ضمنا في محتوى الإعلام عبر الانترنت طبقا للمادتين 100 و 101 من القانون العضوي رقم 12-05 المتعلق بالإعلام ،

- كذلك قام المشرع الجزائري بتجريم نشر وترويج أنباء وأخبار كاذبة وهو إجراء هام تم إدراجه ضمن قانون العقوبات وقد ساهم ذلك في سد فراغ قانوني، مع تحميل المروجين لها مسؤوليةاتهم وتكليف الإطار القانوني الوطني مع تطور المجتمع، سيما فيما يتعلق باستعمال وسائل التواصل الاجتماعي و باقي أدوات التواصل الإلكتروني،

- وقد جاء ذلك المرسوم نتيجة تنامي ظاهرة الأخبار الكاذبة والمغلوطة " في ظل استعمال شبكة الانترنت" من من قبل "بعض الأشخاص" بهدف "المساس بالحياة الخاصة للآخرين" ولأهداف أخرى منها المعلنة والغير معلنة.

- مما استوجب على الصحفيين بما في ذلك صحفي القنوات الإخبارية أثناء ممارستهم لمهامهم الكترونيا (على شاكلة الصفحات الرسمية للقنوات التي ينتمون إليها على مواقع التواصل الاجتماعي على اختلافها) بضرورة الالتزام بتك البنود القانونية والتقييد بها بغية تقديم خدمة إعلامية بناءة هادفة وقائمة على أسس أخلاقية وقانونية، وقد اعتبر ذلك المرسوم كتحدٍ من قبل المشرع الجزائري كنية منه لتنظيم قطاع الإعلام الإلكتروني ومجابهة فوضى الأخبار الكاذبة والعمل الإعلامي الإلكتروني الغير عقلاني ، إلا انه بالرغم من ايجابياته في ذلك، فان بنود ذات المرسوم عكست نفس التوجه السابق، من خلال تكريس السلطة لسياسة الاحتكار، مع التشكيك في النوايا الصادقة في ديمقراطية القطاع بالصورة التي تحقق الحرية في الرأي والتعبير

القائم على التعدد (وهو ما لم نلمسه من خلال بنود ذات المرسوم) ، ولكن وفقا للأطر أخلاقية وقانونية دون فوضى أو اختلال

- كذلك بالنسبة لمصطلحي الحرية والمسؤولية نجد أن اغلب المواد القانونية التي تم التطرق إليها تصب في خانة تحميل المسؤولية للقائمين على أجهزة الإعلام عبر الانترنت ، من خلال كل الإجراءات التي تضمنها ذات المرسوم بدءا بإجراءات التصريح والحصول على شهادة التسجيل وصولا إلى الحق في التصحيح والحق في الرد ، في حين غابت المعاني التي تدل على مصطلح الحرية ، على شاكلة عدم التطرق والتفصيل في حرية النشر والوصول إلى مصادر المعلومات ، كذلك عدم منح الحرية في إنشاء أجهزة للإعلام عبر الانترنت ضمن نطاقات أخرى خارج نطاق DZ مع تحميلهم المسؤولية القانونية في ذلك .

- فمثلا لو منحت لهم الحرية في ذاك في هذه الحالة يكون القائم على ذلك الجهاز مسؤولا ، على اعتبار أن فكرة المسؤولية لا تنفصل عن الحرية (احمد رضا حديان شهر ، منير زيبائي ، 2013) ، وبذلك تصيران تثيران القلق لدى القائم بذلك الجهاز من جهة ومن جهة أخرى لدى السلطة المكلفة بالإعلام عبر الانترنت ، إلا أن ذلك القلق يكون ايجابيا بحيث يدفع من له نية في إنشاء تلك الأجهزة إلى حسن الاختيار وتحمل العواقب أمام أي تجاوز .

- خاتمة: وتشمل النتائج والتوصيات والاقتراحات

وانطلاقا مما سبق ذكره يمكن القول أن الأخبار الكاذبة باختلاف تصنيفاتها وتعدد مصطلحاتها ، لها أهداف منها ما هو خفي ومخطط لها من قبل أطراف غير معلومة ، ومنها ما هو معلوم من حيث الرسالة والمصدر ، وكلاهما لهما تأثير سلبي ، وتلك الأخبار والمعلومات تتعزز وتنمو بكثرة على منصات التواصل الاجتماعي لما لهذه الأخيرة من خصائص تميزها عن بقية الوسائل الإعلامية الأخرى كالحرية المفرطة في النشر والتدفق الحر للمعلومة دون أي قيود أو حواجز ، ناهيك عن التفاعلية وصعوبة تمحيص وانتقاء المعلومات والتحقق منها ، خاصة في ظل استغلال برمجيات الكترونية لطالما تم استخدامها في تحريف المعلومات والصور والفيديوهات وتزييفها وجعلها بجانب الحقيقة ، مما أدى إلى انخداع العديد من مستخدمي تلك المواقع ، بما في ذلك صحفي البعض من القنوات الإخبارية الجزائرية اللذين اعتبروا ولازالوا مواقع التواصل الاجتماعي كساحة الكترونية تزر بالمعلومات الكفيلة بنسج مضامينهم الإعلامية على اختلافها ، رغم حرصهم على تقديم خدمة إعلامية عمومية هادفة ، إلا أنهم وقعوا ضحايا للعديد من المغالطات المتشعبة على مواقع التواصل الاجتماعي ، أثرت سلبا على قيمة وجودة ونوعية الرسالة الإعلامية المقدمة من قبلهم على تلك القنوات ، مما استوجب على صحفي القنوات الإخبارية ضرورة التدقيق في كل ما ينشر على تلك المواقع قبل إعادة نشرها وبثها ، من خلال الاعتماد حتى على برمجيات الكترونية لكشف مدى صدق تلك الأخبار والمعلومات من عدمها ، وكذا التحقق من المصدر ، وذلك حفاظا على مكانتهم وسمعتهم ومكانة وسمعة المؤسسة الإعلامية التي ينتمون إليها ، مع عدم إلحاق أي ضرر مادي أو معنوي لهم ، جراء تلك الممارسات التي لا تستند إلى ادني شروط التحرير الإعلامي والصحفي عبر تلك المواقع ، مما لا يجعلنا رغم ما تقدم نضع مستخدمي تلك المواقع (ممن يتداولون الأخبار الكاذبة ويقتاتون منها) وصحفي القنوات الإخبارية في كفة واحدة من حيث التحرير والتدقيق ونقل المعلومات وتداولها ، على اعتبار أن صحفي القنوات الإخبارية من المفروض أنهم يؤدون رسالة نبيلة وهادفة ، كما أنهم يعملون تحت مظلة مؤسسة يحكمها قانون ومبادئ أخلاقية ، على نقيض أولئك المستخدمين الغير خاضعين للقانون (صعوبة قانونية في التحكم وردع تلك

الممارسات) في ظل سقف الحرية المعطى لهم عبر تلك المواقع خاصة منها الأجنبية المنشأ ، التي تسعى إلى تسميم محتوى ومضمون تلك المواقع وجعله عابر للقارات ومتداول عند عدد كبير من المستخدمين ، وبذلك تبقى إجراءات التصدي لتلك الأخبار من بين أهم التحديات الحالية والمستقبلية بالنسبة للصحفيين ، خاصة من حيث الجوانب التقنية والأخلاقية والقانونية لديهم وطرق تعاملهم مع وباء الأخبار والمعلومات الكاذبة والمضللة، وأيضا تحدي آخر بالنسبة للسلطة خاصة من خلال سن قوانين ظاهريا تجرم تداول تلك الأخبار ونشرها ، لكن باطنيا هي للتضييق على حرية الرأي والتعبير .

- توصيات واقتراحات الدراسة :

- إعادة ضبط تعريف ومفهوم الأخبار الكاذبة و الشائعة وكل مصطلح له علاقة بهما، في القانون الجزائري من خلال بنود قانونية واضحة وصريحة مع وضع عقوبات غير سالية للحرية في تلك الحالات .
- دعم كل مبادرة تهدف إلى ضرورة التصدي لمختلف المعلومات المضللة والأخبار الكاذبة
- تشجيع وتفعيل المواقع والصفحات التي تهدف إلى كشف الاشاعات والأخبار الكاذبة وتصحيحها
- ضرورة القيام بعدد الحملات الإعلامية التحسيسية التوعوية للوقاية من مخاطر الأخبار الكاذبة والمعلومات المضللة وطرق التصدي لها
- دعوة مختلف الوسائل الإعلامية وخاصة منها القنوات الإخبارية على اختلافها إلى ضرورة إعداد دورات تكوينية تدريبية لكوادرها الإعلامية قائمة على معرفة طرق وتقنيات التصدي للأخبار الكاذبة وكشفها والتحقق والتثبت الالكتروني منها
- سن و تفعيل وتجسيد كل البنود القانونية للحد من انتشار تلك الأخبار الكاذبة ، دون أي تضييق على حرية الرأي والتعبير
- دعوة صحفيي القنوات الإخبارية إلى ممارسة مهامهم وفقا لما يميله عليهم ضميرهم المهني والأخلاقي قبل القانوني ، وذلك من خلال تفعيل بصيرتهم وحكمتهم المهنية والاحترافية في كشف وفضح كل معلومة سلبية تمس بالمصلحة العامة للفرد والمجتمع (باعتبار ذلك واجب أخلاقي)
- ضرورة انتهاز الطرق للتصدي لتلك الأخبار الكاذبة من خلال الاعتماد على برامج الكترونية لتشخيصها والكشف عليها قبل الاعتماد عليها من قبل صحفيي القنوات الإخبارية وبثها للجمهور المتلقي

- قائمة المراجع :

المعاجم

- أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات الإعلام، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1985، ص20.

- المؤلفات:

- المعهد الديمقراطي الوطني ، (واشنطن: دعم سلامة المعلومات والخطاب السياسي المدني، 2001) ، ص5
- الدليمي عبد الرزاق: ، إشكاليات الأخبار المفبركة وتأثيرها في تشكيل الرأي العام ، مركز الجزيرة للدراسات الإعلامية ، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات الإعلامية ، 2018) ، ص 4
- اللبان، شريف درويش ، الضوابط المهنية والأخلاقية والقانونية للإعلام الجديد، (القاهرة ، رؤى إستراتيجية ، 2014) ، ص 114
- أكرم شلبي: معجم المصطلحات الإعلامية، دار الجيل بيروت، 1993، ص529.
- جينيفر كافاناغ ، مايكل دي رتش ، تصدع الحقيقة ، بحث أولي حول تضال دور الحقائق والتحليل في الحياة العامة الأمريكية ، مؤسسة RAND سانتا مونيكا (كاليفورنيا ، مؤسسة RAND سانتا مونيكا ، 2018) .
- منتصر مرعي، البحث عن الحقيقة في كومة الأخبار الكاذبة ، جمع الأخبار والتحقق منها على شبكات التواصل الاجتماعي في العالم العربي، معهد الجزيرة للإعلام ، (قطر : معهد الجزيرة للإعلام ، ط1 ، 2017) ، ص 78.
- الراجي محمد ، صناعة الأخبار الكاذبة ولولب الحصار المعلوماتي للرأي العام ، دراسات إعلامية ، مركز الجزيرة للدراسات ، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات ، 2018) ، ص 7.
- الدليمي عبد الرزاق: ، إشكاليات الأخبار المفبركة وتأثيرها في تشكيل الرأي العام ، مركز الجزيرة للدراسات الإعلامية ، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات الإعلامية ، 2018) ، ص8
- انتصار ، ابراهيم عبد الرزاق ، صفد حسام الساموك ، الإعلام الجديد تطور الأداء والوسيلة والوظيفة ، سلسلة مكتبة الإعلام والمجتمع ، (جامعة بغداد : سلسلة مكتبة الإعلام والمجتمع ، الكتاب الأول ، 2011) ، ص 89
- السعدي، مؤيد نصيف جاسم ، الوظيفة الاتصالية لمواقع التواصل الاجتماعي دراسة في موقع الفيسبوك ، ألفا للوثائق ، (قسنطينة / الجزائر: ألفا للوثائق ، ط1، 2016) ، ص ص 115-116
- احمد رضا حدريان شيهر ، منير زيباني ، اضاءات نقدية ، مجلة محكمة ، السنة الثالثة ، العدد 12، 2013 ، ص 105 .

المقالات :

- - زاهر رامي : استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي، مجلة التربية، ع15، جامعة عمان الأهلية، عمان، 2003، ص23.
- معهد الجزيرة للإعلام ، الأخبار الكاذبة تغريد داخل السرب ، مجلة الصحافة، العدد 13 ، السنة الرابعة ، 2019، ص21
- معهد الجزيرة للإعلام: (ربيع 2019)، الأخبار الكاذبة تغريد داخل السرب ، مجلة الصحافة، العدد 13 ، السنة الرابعة ، ص13
- احمد مدحت ، الأخبار الكاذبة ومواقع التواصل حرب حقيقية أم وهم دعائي ، مجلة الصحافة ، معهد الجزيرة الإعلامية ، العدد 13 ، السنة الرابعة ، 2019 ، ص28.
- الحارثي ، عديم هوصان ، اثر الإشاعة على امن المجتمع ، جريدة الرياض ، 28 يوليو ، العدد 13548 ، السعودية ، 2005

المداخلات :

- رولا عبد الرحمن الجمل ، إيمان علي عون ، الإعلام الجديد ، تكنولوجيا جديدة لعالم جديد ، أبحاث المؤتمر الدولية ، 9/7 / 2009 ، جامعة الإمارات ، الإمارات العربية المتحدة .

مواقع الانترنت :

- المعلومات المضللة تهدد الدول (2019) ، منتدى الأمن العالمي ، الدوحة ، قطر ، 16/15 أكتوبر 2019 ، نون بوست ، جريدة الكترونية
<https://www.noonpost.com/content/29822>

- رياض شعباني (2019) ، مبادرات لمواجهة الأخبار الكاذبة على مواقع التواصل الاجتماعي ، 2019/06/12 ، مقال منشور على الموقع <https://ijnet.org/ar/story> تاريخ الولوج : 2019/11/01

-Suomen Toivo – Think Tank , social media – The new power political influence ,Centre For European Studies version 1 , p 7

القوانين :

المرسوم التنفيذي " رقم 20-332 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020